العدد : 2359
العراق اليوم
AL iraq alyoum
الخميس 21 / 5 / 2015

الخنجر وباريس وإقليم (الأربعيين)

اسعد عبد الله عبد علي

لسنا دعاة طائفية, لكن توصيف حركة بعض الساسة, يحتاج لتوصيف أسلوبه, ولأنه يدور في فلك الطائفية, فيكون الكلام بمفرداته هو, حيث التزم بعضهم الطائفية كمنهج سياسي, لأنه من دونها يفشل سياسياً, لافتقاده لأي مشروع وطني, هنا نتحدث عن مؤتمر باريس لوحدة سنة العراق, فهل أصبح الفرنسيون هم من يتباكى على سنة العراق, وهل الفرنسيون فقط يمكنهم توحيد أهل (الأربع- المذاهب الأربع الإسلامية), وهل سيكون توحيد (أربعيّة) العراق, خارج الاشتراطات الغربية السرية؟ إذ كشف الأمين العام لكتلة كرامة خميس الخنجر, عن قرب عقد مؤتمر لوحدة (أربعيّة العراق) في باريس, مبيناً إن المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه, يجمعُ شخصيات ورموزاً سياسية واجتماعية ودينية, وقادة الجيش السابق, وممثليّ فصائل في المحافظات (الأربعيّة) حصراً، مضيفا ، إنّ الشهر المقبل, سيشهد أطلاق قيادة أربعيّة جديدة, تضم كل أطراف المكون (الأربعي), فالعراق اليوم مقسّم, ونحن نبحث عن أمكانية إعادة وحدته مع الشركاء, انتهى التصريح.الخبر يمثلُ نقلة مهمة في التفكير الغربي, لتفعيل الصراع الداخلي في العراق, كما فعلوا في سوريا, من إطلاق قوانين للتسليح المعارضة, ومؤتمرات لجمع الخارجين عن القانون, بعنوان مؤتمرات أصدقاء سوريا إلى أن وصلت سوريا اليوم إلى شفا الانهيار التام, نتيجة التخطيط الغربي الخبيث, الآن الوتيرة تشتد على العراق, فقبل أسابيع أطلقت أمريكا مشروع قانون, لتسليح الكورد و(الأربعيين), خارج مظلة الدولة العراقية, والآن فرنسا تسعى لمؤتمر لـ (أربعيّة) العراق, مشروع التقسيم هو الشغل الشاغل للغربيين, لأنهُ يمهد لأفكار لاحقه كثيرة أهمها, الإعلان عن قيام الكيان (الأربعيّ)على الأرض, والذي يمهد لأشياء كثيرة, أهمها:

أولاً: يؤسس لعملية تفتيت متلاحقة, للعراق وسوريا ولبنان واليمن, تتلاحق كردة فعل, لما سيحصل في العراق.

ثانياً: ظهور كيانات ضعيفة على شكل أمارات متجاورة, تلازمها مشاكل لا تنتهي من مشاكل توزيع الثروة, ومشاكل الأحقاد, مما يعني ولادة كيانات ضعيفة غير متكاملة, ومتحاربة مع بعض.

ثالثا: تحقق الهدف الغربي الأهم, وهو الحصول على مصدر الطاقة (النفط), بأسعار منخفضة جداً, بسبب احتياج الكيانات للتسليح, نتيجة الحروب المستقبلية التي ستحصل, وهكذا يضمن الغرب السيطرة على منابع الطاقة للثلاثين سنة القادمة.

تصريح الخنجر تضمن إشارات مهمة, الأهم هو هرولة بعض قادة (الأربع), لأي دعوة غربية في سبيل الدفع نحو التقسيم, نتيجة شعورهم بالفشل, بسبب انعدام الرؤية للمستقبل, والبحث عن فرص خاصة, لا يجدوها في الوطن, بل في كيس السيد الغربي، والخنجر, هو الممول الرئيسي للأبواق (الأربعيّة) التي تهرج ضد مكونات العراق, سعياً لرسم مظلومية واهية في الإعلام, لكسب تأييد شعوب الفضائيات العربية التي تصدق كل ما يقال, كي يدفع الخنجر عبر أمواله جماعة المهرجين, لقيام كيان (أربعي), ويكون هو أميره المبجل!

لا يمكن نسيان دور الخنجر في تبني منصات الاعتصام التي انطلقت منها الخطب الطائفية, التحريضية على العنف والإرهاب, ومنها تمترس داعش معهم, فكانت شرارة الفتنة, والتي أنتجت سقوط الموصل, ومدن أخرى بيد الدواعش, لذا أي دور كبير له, يعني انتظار فاجعة جديدة للعرب (الأربعيين).

أمريكا وفرنسا ومشايخ الخليج, جميعهم يدافعون عن (أربعيّة) العراق, ويطالبون بحقوقهم, والهدف من كل هذا الصخب, هو جرّ البلاد لحرب أهلية, كي يستفيد هؤلاء الثلاثة.. كلٌ بحسب غايته, أمريكا - الموقع, فرنسا - النفط, مشايخ الخليج - التدخل بقوتهم العسكرية, بعنوان حماية (الأربعيين) من دون أن تدرك دمى الخليج, إن تدخلها لن يكون لحماية (الأربعيين), بل للشروع بتقسيم العراق, فتكون مشايخ الخليج، مجرد عربة يدفعها الغرب.

إسرائيل, الحمل الوديع الذي لا نسمع له كلمة حول ما يجري, حقيقة الأمر هو من يحرّك هذه الأمور, عبر سلسلة من نكرات العراق, سعياً لثارات تاريخية من العراق, ولأهداف دينية تتضمنها منظماتهم السرية، ومن جهة أخرى، فإن قيام كيانات دينية كأقليم (الأربعيين) مثلاً , يكون خير مبرر لقيام كيان إسرائيل الديني, فيكون إقليم لـ (الأربعيين) فقط, كما دولة إسرائيل - دولة لليهود فقط.

الكل يستفيدون من تقسيم العراق, إسرائيل وأمريكا وفرنسا, الخاسر الوحيد هو الشعب العراقي, حيث التقسيم سيكون شرارة حروب طاحنة, واعتقد حان الوقت للشعب العراقي أن يثور ضدّ نكرات الواقع السياسي, ويطيح بهم, قبل حصول الفاجعة والسلام.

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتابها

ماهي أبرز المعادلات والحقائق الجديدة للحرب العدوانية على اليمن ؟؟

هشام الهبيشان

يبدو واضحاً يمنياً اليوم، إن معظم الفرقاء السياسيين اليمنيون، باستثناء جماعة الاصلاح الأخوانية، وانصار هادي، والمتحالفين مع السعوديين، بدأوا يدركون بعد مايزيد على خمسين يوماً من العدوان السعودي – الامريكي على اليمن ، طبيعة مسار هذه الحرب العدوانية التي تستهدف اليمن، فمعظم القوى اليمنية بمختلف توجهاتها، تعي اليوم وأكثر من أي وقتٍ مضى ، إن اليمن اصبح ساحة مفتوحة لكل الاحتمالات التي قد تشمل بالإضافة الى الحرب الخارجية ،حرباً داخلية مدعومة بأجندة خارجية، تتمثل بسلسلة أغتيالات وتفجيرات، وانتشار للجماعات الإرهابية، فالمناخ العام بالداخل اليمني، والمرتبط بألاحداث الإقليمية والدولية، بدأ يشير بوضوح الى إن اليمن قد أصبح عبارة عن فوهة بركان، قد تنفجر تحت ضغط الخارج، لتفجّر الداخل اليمني والمحيط ككل، فلقد كانت الحرب العدوانية السعودية-الامريكية الأخيرة بفصليها والمسمّاة «عاصفة الحزم- إعادة الأمل «، والتي قامت من خلالها السعودية وبغطاء امريكي وبمشاركة تحالف عربي «عشري» بتدمير شبه شامل لبنى تحتية، ومجموعة مطارات وقواعد عسكرية واحياء سكنية ومخيمات نزوح ومشاريع أقتصادية يمنية، أسفر عن سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى ، وهنا بالتحديد

لا أعرف إن بقي هناك بعد كل هذا الدمار الذي حلّ باليمن نتيجة هذه الحرب العدوانية ،أي حديث عن شرعية للرئيس اليمني «عبد ربه منصور هادي» الذي برر هذا العدوان، لا وبل منحه الشرعية والغطاء السياسي .

هنا وبعد مرور أكثر من خمسين يوماً على العدوان يمكن القول و بالمحصلة وبغضّ النظر عن الأسباب المعلنة أو المخفية وراء الكواليس للعدوان السعودي – الامريكي على الدولة اليمنية، فاليوم يمكن القول إن المنطقة العربية برمتها، قد أخذها النظام السعودي الى مغامرة ومقامرة جديدة، سيكون لها تداعيات ونتائج خطرة وخطرة جداً بالقادم من الأيام، فالحرب العدوانية على اليمن، خلطت كل أوراق المعادلات السياسية والأمنية بالمنطقة ،فهذه المعادلة الجديدة من الطبيعي أن يكون لها تداعيات مستقبلية على الجميع بالأقليم العربي، السعوديون بدورهم يعون ويدركون بشكلٍ واضح، حجم الخطورة المتولدة عن حجم الضرر الذي قد يلحق بالسعودية نتيجة هذا الخطأ الفادح الذي ارتكبته باليمن، كما أنهم يعلمون جيداً، أن خلط أوراق المنطقة سيكون لها تداعيات سلبيةٍ على الجميعِ بهذه المنطقة .

ختاماً، يبدو واضحاً لجميع المتابعين ،إن الحرب العدوانية السعودية –الامريكية على اليمن ،سيكون لها تداعيات خطرة بالقادم من الأيام على عموم المنطقة العربية والأقليم ككل، بشكلٍ خاص ،ولهذا يمكن القول اليوم إنً هذه الحرب العدوانية علىٍ اليمن ،رسمت خطوطاً وتواريخاً جديدة لملفات المنطقة وخلطت كل أوراقها ،ومن هنا سنبدأ من اليوم وصاعداً عند الحديث عن وضع المنطقة ومجمل ملفاتها بالحديث عن ما قبل الحرب العدوانية على اليمن، وما بعد الحرب العدوانية على اليمن..

كاتب وناشط سياسي -الاردن
hesham.awamleh@yahoo.com

اسامة النجيفي .. زعيم منتهي الصلاحية

غسان الجاف

اسامة عبد العزيز النجيفي، السياسي العراقي ورئيس مجلس النواب السابق، ولد في الموصل عام ١٩٥٦ لعائلة ثرية من ملّاكي الاراضي، حصل على شهادة في الهندسة الكهربائية، ليعمل في وزارة الكهرباء الى عام ١٩٩٢، ثم ترك العمل بها، ليتفرغ للأعمال التجارية والصناعية ثم تسلم النجيفي في عام ٢٠٠٥ أول منصب رسمي في عهد الحكم الجديد،كوزير للصناعة والمعادن في حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية التي استمرت حتى أيار من العام ٢٠٠٦. برز النجيفي كسياسي مؤثر بعد هذه الفترة ليرأس قائمة «عراقيون»، وهي جزء من القائمة العراقية، وانتخب في العام ٢٠١٠ عضواً في مجلس النواب، وحصلت قائمته على ٢٠ مقعداً برلمانياً من أصل ٣١ مقعداً، مخصص لمحافظته نينوى، لينتخب فيما بعد، رئيساً لمجلس النواب في دورته الثانية، كمرشح وحيد بحصوله على ٢٢٧ صوتاً من أصل ٢٩٥ صوتاً، وقد حاول النجيفي ومنذ توليه رئاسة مجلس النواب أن يظهر بمظهر الزعيم المدافع عن (الأربعيين- المذاهب الأربع الإسلامية)، ولم ينتبه النجيفي لنفسه، فمنذ تسلمه رئاسة مجلس النواب، وباعتراف الجميع، شهد عمل المجلس انهياراً للتجربة البرلمانية في العراق، وكانت فترة تعطيل للكثير من القوانين، وبدء الصراع السياسي بينه وبين المخلوع نوري المالكي ،وهذا كله لم يجلب على (الأربعيين) سوى الويلات، ويرى النجيفي في نفسه، بأنه ولي أمر (الأربعيين) كما يرى ذلك المالكي في أشارة الى حجم الغرور الذي اصاب هذا الرجل، وهذا ما قاله في اجتماع مع قيادات (أربعيّة) : «ماذا أمثل أنا إذا كان العبادي ولي الأمر» « ألست أنا ولي أمر الأربعيين» في أشارة الى مدى الثقة الزائدة الغير مبررة التي يمتلكها النجيفي، وأنا أتسائل: ماذا فعل اسامة النجيفي لـ (الأربعيين) حتى يصبح ولي أمرهم؟ لم يفعل شيئاً رغم شغله منصباً مهماً كرئيس لمجلس النواب، ما فعله لم يتعدى المؤتمرات الصحفية والتصريحات عبر وسائل الإعلام فقط. الصلاحية التي تمتع بها النجيفي كقائد لـ (الأربعيين) قد انتهت، ولم يعد له أهمية تذكر وكما يقولون «المجرب لا يجرب» و(الأربعيين) لم يعد يثقون به، ولا بآل النجيفي كلهم، وليتوقف النجيفي عن عرقلة دور السيد سليم الجبوري وغيره من القيادات الشابة ، وأن لا يسهم في انشقاق الصف (الأربعي) وليفكّر بأهله وابناء محافظته، وما آلت اليه اوضاعهم، بسبب القيادة الفاشلة له وللمطلك، وتصدرهم للعمل السياسي دون وعي.

هل بالإمكان محاسبة السلطات السعودية عن اليمن دولياً ؟

جميل عودة
مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

تعد منظمات إنسانية في اليمن، محلية ودولية، ملفاً خاصاً بجرائم الحرب المرتكبة ضد اليمن من قبل الحكومة السعودية، بنيّة تقديمه للمحكمة الجنائية الدولية، وبحسب هذه المنظمات فإن هذه الجرائم تعد طبقاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية جنيف ١٩٤٩م جرائم حرب، لا تسقط بمرور الزمن، فماذا نعني بجرائم الحرب؟ وما هي الجرائم التي ارتكبتها الحكومة السعودية ضد اليمن، سواء الأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية؟ وهل بالإمكان محاكمة الرموز السعودية عن تلك الجرائم، أم تبقى تلك الملفات عالقة في أدرج تلك المحاكم حتى يأكل الدهر عليها ويشرب؟ وما هي البدائل المتاحة للشعب اليمني لمحاكمة من سيوجه لهم الاتهام بارتكاب جرائم حرب من السعوديين واليمنيين الذين تسببوا بمثل هذه الجرائم؟ يؤكد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ديباجته «إن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب، وأنهُ يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعّال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني، وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي. وقد عقدت «الدول الموقعة» العزم على وضع حد لإفلات مرتكبيّ هذه الجرائم من العقاب وعلى الإسهام بالتالي في منع هذه الجرائم»، ونصّت المادة (٥) من هذا النظام « ١- يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية :- أ - جريمة الإبادة الجماعية. ب- الجرائم ضد الإنسانية، ج- جرائم الحرب، د - جريمة العدوان»، وتعني «جرائم الحرب» وفق هذا النظام العديد من انتهاكات الخطيرة منها على سبيل المثال: القتل العمد، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية، تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك، وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة، تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكّل أهدافاً عسكرية، تعمد شنّ هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة، ماداموا يستخدمون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون المنازعات المسلحة، تعمد شنّ هجوم، مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية، يكون إفراطه واضحاً بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة، ومهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأيّة وسيلة كانت..الخ. هناك ما يؤكد إن الحكومة السعودية في الواقع اليمني، قد خالفت أحكام القانون الدولي الإنساني، سيّما الاتفاقية الرابعة التي تعنى بحماية المدنيين أثناء الحروب، وقامت بعمليات قتل متعمدة لآلاف من المواطنين اليمنيين، وتعمدت شنّ هجوم جوي أسفر عن خسائر تبعية في الأرواح، وإصابات بين المدنيين من خلال القصف المستمر، وهاجمت وقصفت المدن والقرى والمساكن أو المباني التي لا تكون أهدافاً عسكرية، وألحقت تدميراً واسع النطاق بالممتلكات اليمنية دون ضرورة عسكرية، وتعمدت توجيه هجمات ضدّ مواقع مدنية بما فيها قبور وأضرحة المدنيين، أي المواقع التي لا تشكّل أهدافاً عسكرية أبداً، وألحقت أضراراً مدنية واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة بالبيئة الطبيعية اليمنية، ووفقاً لذلك، طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بإجراء تحقيقات دولية محايدة مع جميع القوات المشاركة في العدوان على اليمن، والذي تقوده السعودية، حول ما إذا كان حدث انتهاك قوانين الحرب، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك بعد غارة جوية شنّها الطيران السعودي أدّت إلى قتل ما لا يقل عن ٢٩ مدنياً وجرح ٤١ آخرين بينهم ١٤ طفلاً و١١ سيدة في مخيم المزرق بمحافظة حجة، كما أصابت منشأة طبية وسوقا محلية وجسراً. وأشار تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش إلى وجود أدلة باستخدام السعودية للقنابل العنقودية في الغارات التي تشنها على العديد من المناطق اليمنية منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥، وبالتالي، كان من الطبيعي أن تقوم المنظمات المعنية برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان مثل رابطة «المعونة لحقوق الإنسان» و«ائتلاف شركاء» ومؤسسة «البيت القانوني»، وكلها منظمات يمنية، بتقدم بشكاوى جنائية إلى مدعي عام المحكمة الجنائية للتحقيق في الجرائم السعودية ومحاكمة مجري الحرب السعوديين، فهل يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تفتح تحقيقاً في ملف الجرائم التي ترتكبها السلطات السعودية في اليمن؟ وهل يمكن محاكمة مجرميّ الحرب السعوديين بالفعل في ظل التناقضات الدولية؟ وفق نظام روما الخاص بمحكمة الجنائية الدولية، لا يمكن فتح تحقيق في الجرائم التي ترتكب ما لم تكون الدولة من الدول المصادقة على اتفاقية روما الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية، فالقاعدة الأساسية إن المحكمة لا تتدخل إلا في الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية إذا ما وقعت على أراضي دولة منظمة إلى اتفاقية روما، أو من قبل مواطني هذه الدولة، وعليه، فإن المحكمة الجنائية لا تملك في الوقت الحاضر اختصاصاً للتحقيق في ادعاءات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو مجرميّ الحرب من أي من أطراف النزاع في اليمن، لأن اليمن لم تنضم إلى اتفاقية روما، ويظل الاستثناء من هذه القاعدة ممكناً، إذا أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً، يفرض على اليمن التعاون مع المحكمة، كما حدث في ليبيا والسودان. المتحدث بأسم المحكمة الجنائية الدولية، فادي العبد الله يقول : «هناك ثلاثة طرق مختلفة للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية: يمكن أن يفتح المدعي العام تحقيقاً في حال تقدمت دولة عضو بطلب لذلك، كما يمكن للمدعي أن يفتح تحقيقاً بمبادرة منه شرط الحصول على إذن من القضاة، كما يمكن فتح تحقيق بطلب من مجلس الأمن، وهذه الإمكانية الأخيرة تعد الحل الوحيد لكي يشمل اختصاص المحكمة دولة غير عضو في اتفاقية روما، استخدمت في حال ليبيا والسودان فقط»،وبالتالي، يمكن أن تنظر المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم التي ترتكبها السعودية ضد اليمن في الحالات التالية:

١- إحالة ملف اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية من مجلس الأمن في الأمم المتحدة.
٢- أن تمنح اليمن (الحكومة اليمنية) طواعية الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لحالات معينة فقط.
٣- أن تنضم اليمن للمحكمة الجنائية الدولية من خلال الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

في الحقيقية، سواء تمكنت المنظمات اليمنية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن من إقناع المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم التي ترتكبها السلطات السعودية في اليمن أم لا، فإن على اليمنيين والمنظمات اليمنية القيام بالآتي:

١- رصد الجرائم التي ترتكبها السلطات السعودية وقواتها في اليمن، وتوثيقها ونشرها على نطاق واسع من خلال الأرقام والمعطيات على الأرض، لأن من شأن هذا الرصد أن يحدث تغييراً على المستوى الوطني والدولي، ويعطي انطباعاً مغايراً لما يحاول السعوديون تسويقه للرأي العام العالمي.
٢- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل على المستويين المحلي والدولي، للتعريف بالجرائم التي ارتكبتها القوات السعودية في اليمن ضد اليمنيين المدنيين والمنشآت اليمنية.
٣- تشكيل فرق عمل وطنية من المنظمات اليمنية قانونية وإعلامية، مهمتها التنسيق والتواصل والتعاون مع المنظمات الدولية التي تعنى بمهمة توثيق الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها السلطات السعودية في اليمن.
٤- تشكيل محاكم وطنية تبدأ على الفور بالنظر في الجرائم التي ارتكبتها الحكّام السعوديون ومحاكمتهم محاكمة عادلة- ولو غيابا - لأن المحاكم الدولية ليست بديلاً عن القضاء الوطني.

مع ذلك حتى ولو تأخرت محاكمات مجرميّ الحرب السعوديين، فإن المستقبل سوف يحكي للأجيال، كيف إنّ النظام السعودي قد ارتكب أبشع الجرائم بحقّ اليمنيين الأبرياء، وستظل دماء الأطفال والنساء تلاحق آل سعود مثلما تلاحق دماء الفلسطينيين الصهاينة المجرمين.

المخابرات الروسية FSB تكشف اوراق داعش التمويلية

حمزة الجناحي

نسمع من هنا وهناك الى الآن إن الكثير من الاحزاب والكتل والأشخاص، لهم يد طولى في التعاون مع منظمة داعش الارهابية، وبين الحين والآخر، يعلن بعض المتتبعين والمحللين اسماءاً واشخاصاً مثيرة للجدل، وهي تلعب هذا الدور المشبوه في التعاون، ومدّ يد العون مع تلك العصابة المارقة على الدين والدنيا ..أحياناً، لايمكن أن تصدق وأنت تسمع أسماً لشخص أو سياسي عراقي مرموق، ويلعبُ دوراً مهماً في العملية السياسية العراقية، وهو يلعب هذا الدور، ولكن لابد لك أن تزيح تلك الفكرة عن افكارك، لأنها أخت للخيال وغير مصدّقة من قبل السياسيين والاشخاص العاديين في العراق والمنطقة.. ربّما تعلن بعض الدول العربية التي لاتريد للعملية السياسية العراقية النجاح والخروج من هذا المستنقع، وتحب أن ترى العراق دولة هزيلة مفككة، لا يعلو كعبها ثانية، لتمارس دورها المعهود كما كانت سابقاً بين دول العالم.. من هذه الدول دول عربية جارة وبعيدة وأخرى دول اجنبية جارة، مثل هذه التوجهات مقبولة نوعاً ما، خاصة اذا كانت تأتي من اعترافات بعض القادة في داعش المقبوض عليهم على ايدي القوات العراقية، وهم يذكرون قطر أو السعودية أو تركيا أو اشخاصاً من مكون عراقي بعينه لهم اتصالات ولهم أهداف في هذا العمل، بدافع من تلك الدول، ولعلّهم هم الوسطاء في كل مايجري، لكنهم في الوقت عينه شركاء في العملية السياسية العراقية، ويتقاضون رواتباً ضخمة من الخزينة العامة للدولة العراقية، ويتمتعون بامتيازات غير قليلة، ومنها الحصانة الدبلوماسية والحصانة ضد التوقيف والقاء القبض .. بالأمسّ خرجت علينا المخابرات الروسية FSB، وهي إدارة مكافحة الارهاب في KGB سابقاً وبتقارير ووثائق مهمة، تتهم بعض الأطراف في العملية السياسية العراقية، وشركاء في العملية يلعبون دوراً مهماً ومخرباً في العراق، وهم يمدون تلك الطغمة القاتلة بالأموال والعتاد ،وهم شركاء ووسطاء في كل هذا الذي يجري في العراق ، وركزت تلك الوثائق على الدور التي تلعبه المنطقة الكردية في هذا الاتجاه، وهي اللاعب الأول كما تصفهُ تلك الوثائق، واصبح وسيطاً في استلام الأموال القادمة من الخارج، والتي تودع في احد البنوك التابعة لأحد الاشخاص المهمين، ولعائلة أيضاً مهمة، تتبوأ المناصب العليا السياسية في شمال العراق، تبعث تلك الأموال الى هذا البنك الوسيط الذي يأخذ لقاء هذا العمل أجراً كوسيط مثله مثل أي بنك يتعامل بالكومشن، ويرسل تلك الأموال الى قادة داعش، لتوزع حسب ما يريدوه هم ..أمّا الأموال التي تأتي من الممولين العرب، فهي تمر على بعض الدول الأقليمية المجاورة للعراق، وبالتحديد تركيا، وتركيا أيضاً بدورها ترسل تلك الأموال الى ذلك البنك في شمال العراق، لتحوّل ثانية لقاء عمولات وأجور مصرفية، تفوق ما تتعامل بها بعض البنوك الأخرى التي تلعب دور الوساطة في تحويل الأموال الى الأشخاص والشركات في العالم والمنطقة ..التمويل الآخر الذي تزود به تلك العصابة بالسيارات والعتاد، فهي تقع على عاتق تركيا كما تصفها الوثائق فهي تشتري السيارات نوع البيكب اليابانية الصنع، بالمدافع الرشاشة وبعض النواظير االليلية والاجهزة الخاصة بالمعركة،عن طريق تركيا وأيضاً أموال هذه العجلات هي الأخرى، تأتي بتمويل عربي وخارجي وترسل الأموال عن طريق البنك الكردي مرة أخرى ..طبعاً،هذه الوثائق والحجج المدعومة وبالصور كما يقولون مسؤولة عنها تلك المؤسسة الروسية العريقة في هذا المجال، والتي تعتبر اليوم من أقوى وأعرق المخابرات في العالم ولها اذرع اخطبوطية في كل العالم حتى في امريكا والاحداث هذه التي تعلنها لأول مرة المخابرات الروسية، فيها رسائل جداً مهمة لأطراف النزاع وخاصة الحكومة العراقية التي هي اليوم من اضعف الحكومات في المنطقة بل وأكثرها هزالة وضعف، ولا تستطيع حتى ان تدافع عن حماية نفسها، وليس لها سلطة على شركائها السياسيين الذين يجلسون معها على نفس الطاولة لحكم العراق وأيضاً رسالة لشعوب المنطقة، وخاصة الشعب العراقي الذي هو أيضاً يسير في دروب مظلمة، لا يعرف كيف يساند حكومته ألتي انتخبها والذي أتى بها الى دفة الحكم ولا يفكر إلّا بأمور لا تبني دولته المستقبلية لأبنائه .ألكثير من الحقائق تكشفها المخابرات بعد مرور وقت يقدّر بربع قرن، لكن المخابرات الروسية بين فترة وأخرى، تخرج بوثائقها على الملأ علّها تريد أن تفضح الادوار المشبوهة لبعض الدول التي هي في صراع دائم معها صراع المصالح، ولعب أدوار البطولة، حفاظاً على استراتيجيتها التي كانت سابقاً تتسيد وتفوق الوجود الامريكي في اوروبا الشرقية والشرق الأوسط، بعد أن تفككت القبضة الحديدية للمملكة المتحدة، وأمريكا في بعض الدول مثل إيران لتعود روسيا هذه المرة، وهي تحاول أن تثبت وجودها في المنطقة ثانية بمخابراتها ووثائقها الفاضحة وغير آبهة بالنقد واللوم، ولو فرضنا إن تلك الوثائق المعلنة من قبل المخابرات الروسية صحيحاً أو حتى خطأ، فإن الكرة الآن في ملعب الحكومة العراقية التي تمتلك العشرات من الاسماء والمؤسسات البوليسية الأمنية والمخابراتية والأمن الوطني وموزعة حسب المناطق الوسطى والجنوبية والشمالية عليها الآن، أن تتحرك تلك الحكومة وترسل مبعوثيها الى روسيا للتأكد من هذه الادعاءات، ومعرفة الحقائق لمواجهة شركائها السياسيين في العملية الذين افرغوا الخزينة العراقية من مواردها، وبنوا قصورهم وفنادقهم وبنوكهم تعمل وسيطة وتمول اعداء العراق وابناء العراق الذين يومياً يموتون منهم العشرات على ايدي عصابات داعش الارهابية، ودون وازع من ضمير ولهم من النواب والوزراء حكّاما على هذا البلد الذي يعيش اليوم بقدرة قادر، وبنوايا الرجل الطيب الذي يترك كل شيء الى الله والمجهول دون ان يعمل على التصدي لتلك المؤامرات التي تحاك له يومياً ومن على ارضه ومن بين يديه يفقد ابنائه .لا اعتقد إن الحكومة العراقية تخسر شيئاً أو تخشى أن تخسر شيئاً فهي حكومة قد خسرت كل شيء وأي ثورة في التعامل بقوة وحزم ضد العابثين بأمنها الوطني، سواء من الداخل أو الخارج، لا يجعلها تخسر ما تخشاه، وهناك الكثير من الوسائل، واضعف تلك الوسائل هو التعامل بالمثل أو اذا كان هذا الأمر هو أيضاً غير ممكن العمل به، فممكن الرجوع الى الشعب العراقي، وتطلب منه المساندة والوقوف بوجه هؤلاء وطردهم وإيقاف المكاسب عنهم، وإلّا من غير الممكن ان يتعامل شريك بقتل الشعب، وهو يتمتع بكلّ خيرات هذا الوطن .. الرابط
https://www.facebook.com/100005796847554videos/393239177545974/?fref=nf

---

سليم الجبوري .. هل يتجاوز محنة قيادة العرب الأربعيين ؟

لؤي المحمود

تبدو خيارات العرب (الأربعيين – المذاهب الأربع الإسلامية) في العراق اليوم بالغة الصعوبة، بين مشروع طائفي، يهدف إلى استئصالهم وإبادتهم، وتنظيم متطرف يصادر قرارهم ويهيمن على مناطقهم ،ويصدّر للعالم صورة مشوهة عنهم، ومجتمع دولي صمّ آذانه وأغلق عيونه عن مآسيهم والآمهم، وجمهور مشتت ضائع وشبه فاقد للأمل، وفي خضم هذه الرؤية المعتمة والشديدة الضبابية، تبرز الحاجة الملحة لوجود منظومة دينية وسياسية واجتماعية يلتجأ إليها العرب (الأربعيون)، تمثل تطلعاتهم وآمالهم وتقودهم نحو برّ الأمان، بعد أن تم تفتيت العديد من محاولات بناء إطار مرجعي لهم عبر السنوات الفائتة من قبل الحكومة وأحزابها الموالية لنظام الولي الفقيه، ويبدو اليوم إن هنالك ملامحاً بدأت تتشكل لهذه المنظومة عبر عمل مؤسسي في مجالات مختلفة، وقادة بدأوا في التصدر لحل الأزمة (الأربعيّة) بهدوء وروية، بعيداً عن طنطنة الشعارات والوعود غير الواقعية. إن ما يحتاجه أهل (الأربع) في العراق اليوم هو أكثر من مجرد إعادة بعض الحقوق التي تعطى كمنّة وتفضل عليهم، أو تشكيل مزيد من الصحوات التي لا تعدو كونها ديكورات وبيادق شطرنج بيد المليشيات (الجعفرية – المذهب الجعفري الإسلامي) التي هيمنت حتى على قرار الجيش وباقي الأجهزة الأمنية، أو تعيين مزيد من وزراء شكليين (لا يحلون ولا يربطون) كما يقال شعبياً، كل هذا ربما كان مطلوباً في وقت ما، وربّما سيكون ضروريا في المستقبل ولكنه لا يكفي، لقد كانت تجربة النخب والقيادات (الأربعيّة) عبر أكثر من عقد مع الأحزاب (الجعفرية) وميلشياتها بالغة الصعوبة والمرارة، ولا تدعو للتفاؤل أبدا، حيث كانت تقف دائماً بالضد من ظهور أي رمز قيادي (أربعي) يمكن أن يقود جمهوره ويشكّل رقماً في المعادلة السياسية، عبر التسقيط والأغتيال المعنوي، فضلاً عن التصفيات الجسدية الواسعة التي طالت الآف النخب المدنية والعسكرية، عقِب الاحتلال وسنينه العجاف، وهكذا انتهت تجارب طارق الهاشمي، وعدنان الدليمي، ورافع العيساوي، وأحمد العلواني، وغيرهم الكثير من قيادات الصف (الأربعيّ) الأول عبر تلفيق التهم والقضايا، سيّما المادة (٤ إرهاب) المحببة لأحزاب (التشيع السياسي)، هذا عدا عن شخصيات أخرى في التراتبية السياسية والإدارية للأحزاب والقوى (الأربعيّة) كمحمد الدايني وليث الدليمي وحسين الزبيدي وعادل الزوبعي ونجم الحربي وغيرهم الكثير، وكانت عمليات التصفية هذه بأشكالها المختلفة تتم تحت مرأى ومسمع العالم كله ، دون وجود أي حصانة حقيقية لتلك الشخصيات ،رغم اشتراكها في العملية السياسية وثقلها الجماهيري، واليوم تبدو ذات المشكلة قائمة، وهو ما يضع المتصدرين للعمل السياسي من المكون (الأربعيّ) في إحراجات وامتحانات عسيرة أمام جمهورهم الذي انتخبهم بُغية تحقيق إنجاز حقيقي يمثلهم، ولرفع الظلم والإقصاء عنهم، فأصبح السياسي (الأربعي) يتردد كثيراً قبل الدخول في أي نزاع أو مماحكة مع نظيره (الجعفري) المسنود مليشياوياً وحكومياً، لئلا يكون مصيره كسابقيه بين المعتقل أو المنفى.هذا العبء الكبير والذي ينوء بحمله كواهل سياسيين لا تسندهم دولٌ خارجية، أو إقليم داخلي يلوذون به حين استهدافهم، يجعل مهمة تشكيل أي قيادة (أربعيّة) في الوقت الحالي صعبة جداً، وتحتاج إلى الكثير من الصبر والتأني والتحلي بالحكمة، لأن الخصوم شرسين ولا يتوانون عن البطش بمن يخالف نهجهم أو لا يسير في ركابهم، مهما كانت مكانته أو منصبه، وقد ثبت أن الحصانة السياسية الممنوحة للأعضاء (الأربعيين) في مجلس النواب أو نظرائهم في أجهزة الدولة المختلفة شكلية، وقابلة للخرق في أي وقتٍ تقرر المليشيات فيه ذلك، لذا فقد أصبح من الواجب على من يتصدر العمل السياسي، ممثلاً عن العرب (الأربعيين) في المرحلة القادمة، تكوين نوع من الحصانة والإسناد الشعبي، عبر التواصل مع جمهوره وتقوية تمثيلهم في مؤسسات الدولة كافة، وتعزيز الدور الروحي والمعنوي للمرجعية (الأربعيين) التي تشكلت ممثلة في المجمع الفقهي لكِبار العلماء، والذي بدأ يشق طريقه عبر مواقف قوية وصادقة في العديد من القضايا، كان آخرها إغاثة النازحين ، وتوفير المأوى لهم، بعد أن تخلت عنهم الحكومة وأجهزتها، ويبدو الدور الذي يقوم به اليوم رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري، ممثلاً للوجه الجديد للقيادة والزعامة (الأربعيّة) شديد الأهمية والحساسية في ظل وضع سياسي وأمني ملتبس، وحرب تأكل الأخضر واليابس، ولا تبدو هذه المهمة سهلة على الإطلاق، رغم رسائل التطمين الكثيرة التي يبعثها الجبوري دائماً عن ضرورة تقوية مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية الغائبة في مجتمع تتحكم فيه المليشيات والعصابات المسلّحة.

ربّما تستغرق هذه المهمة سنوات عدّة، ولن تمر بسهولة مع وجود شدّ وجذب بطعم الدم ونكهة البارود، ومع تعدد المشاريع التي تطرح على الساحة يوماً بعد آخر، في بلد يعد الخاصرة الأكثر رخاوة في المنطقة، وإنّ ما يميز الجبوري تلك المؤهلات التي يحملها من طابع اكاديمي علمي ، وشخصية توافقية ، واستناد إلى الحزب الإسلامي الذي ظل وعلى الرغم من كل ما مر بهِ صامداً بوجه الرياح ومايزال يمارس دوره، وينهض بعد كل محنة ، وعبر حضوره السياسي في مجلس النواب، ومحاولة صنع نوع من التوازن بين الكتل المتصارعة، ودوره الإجتماعي والثقافي المتمثل في رعايته وتواصله مع المبدعين والمثقفين من كافة الأوساط، وسعيه لإغاثة المنكوبين من أبناء مدن ضربتها زلازل الحرب وخرائبها، ويسعى الدكتور سليم الجبوري ليكون ممثلاً قوياً ليس لـ (الأربعيين) فقط، بل لملء فراغ في منصب كان محلاً للنزاع والتجاذب مع رئاسة الوزراء في الدورة السابقة، وآن له أن يصبح ممثلاً حقيقياً لتطلعات الشعب وبلسماً لجراحه، وربّما لن يتحقق هذا بسهولة ويسر، وربّما سينتظر الجمهور طويلاً، لكن المهم في كل هذا إن صافرة البداية، قد انطلقت، والخطوة الأولى قد ابتدأت.

وراثة الأخطاء.. لماذا!؟

حيدر حسين سويري

قانون الوراثة، الذي جاء به (مندل)، حقق نجاحاً عظيماً، خصوصاً مع ساستنا الأذكياء! ولم ينفع معهم القول العربي المأثور: اللبيب لا يُلدغ من جحر مرتين! ففي سابقةٍ خطيرة، قام رئيس الوزراء العراقي والقائد العام للقوات المسلّحة، بإطلاق بداية الحملة العسكرية لتحرير الأنبار، وذلك من قاعدة(عين الأسد العسكرية) من دون التشاور مع قادة الحشد الشعبي، أو طلب مشاركتهم في هذه المعركة! ولا ندري أن كان ما حصل، بسببٍ مباشرٍ من الجانب الأمريكي، أي بمعنًى أن الجانب الأمريكي طلب ذلك، أم بسبب رفض زعماء عشائر الأنبار، مشاركةَ الحشد الشعبي، كما تدّعي بعض وسائل الإعلام؟! إن ما يجري اليوم في الأنبار، قد يخفى على كثير من الشعب، فضلاً عن الساسة المنغمسين في ملذاتهم، لكنه لا يمكن أن يخفى على من يعيش الحدث، ويتابعهُ عن كثب، فما حصل في الأنبار، هو نفسه ما حصل في الموصل في ٦/١٠ من العام الفائت، فقد غشّت قيادات الجيش قائدها(العبادي)، بتقديمها لتقارير عسكرية ليست صحيحة أو دقيقة، حولَ الأستعدادات للجيش والشرطة الإتحادية من ناحية العدة والعدد، ولولا لطف الرب ورعايته، لمنينا بهزيمة نكراء وأنتكاسة أخرى! العبادي، في خطابه الأخير، كان يريد طلب الإستقالة، والتنحي من منصبه، وبان على ملاح وجهه وصوته ذلك، لكنَّ ما حصل خلف الكواليس، وقبل دخوله المؤتمر الصحفي وصعوده منبره، تمّ لقائه ببعض الصالحين، وممن يدافع عن العراق، بكل ما أُتي من قوة، جعل العبادي يتراجع عن قراره.

أنا لا أدري ماذا حصل بالضبط ولم أكُ حاضراً، ولكني أستقرئ الحدث، فالعبادي أدرك حجم خطأه في تجاهله قيادات الحشد الشعبي، كذلك طمأنته تلك القيادات، بأن الوضع تحت السيطرة، ولا نفع من تنحيه في هذا الوقت، بل قد يكون ضرره أكثر من نفعه، والأعتراف بالخطأ وتداركه فضيلة،اليوم وافق مجلس محافظة الأنبار على مشاركة الحشد الشعبي في المعركة الحاسمة، وهذا المجلس هو الممثل المنتخب الرسمي لأبناء المحافظة ولا يحق لأحد أياً كان أن يعترض بعد ذلك.

بقي شئ.. نحنُ لا نشكك بقدرات الجيش، ولكننا نعتقد بأنهُ مخترق من قبل بعض النفوس الضعيفة، والأنتهازية التي لا تهمها سوى مصالحها، الشخصية الضيقة.